



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب - الاثنين 19 ذي القعدة 1440 (22 يوليوز 2019)

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول
"البرامج الجهوية في مجال التنمية"

- 3.....تمهيد
- 4.....أولا- مواكبة الجهات في إعداد وتنزيل برامج التنمية الجهوية
- 4.....1-المقاربة المعتمدة في الإعداد
- 5.....2-التنزيل والمشاريع ذات الأولوية
- 7.....ثانيا- مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي
- 7.....1-مكونات البرنامج
- 8.....2-وضعية الإنجاز
- 8.....ثالثا-البرامج التنموية المندمجة
- 9.....1-النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية
- 9.....2-البرامج المندمجة للتنمية الحضرية
- 10.....3-إعداد برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة
- 10.....4 مواصلة تفعيل برامج ومشاريع التنمية المندمجة بالمناطق القروية
- 11.....رابعا- مواكبة الجهات ودعمها في برامجها التنموية
- 11.....1-الدعم المالي للجهات
- 12.....2-مواكبة التخطيط الاستراتيجي الترابي
- 12.....3-مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب
- 13.....4-تعزيز البنيات التحتية الأساسية
- 13.....خامسا- تعزيز آليات تتبع تنفيذ البرامج التنموية الجهوية

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

تمهيد

في البداية أتقدم بالشكر للسيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "البرامج الجهوية في مجال التنمية"، وهو موضوع يعكس الاهتمام المتواصل بدور الجهة باعتبارها المدخل الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمندمجة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال تعزيز أدوار الجهات وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص، استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل الجهات الأقل حظا في التنمية.

ويقوم تصور الحكومة بخصوص التنمية الجهوية على تبويء الجهة دور الفاعل الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج، وتنمية الأقطاب الحضرية المندمجة، والتأهيل الترابي، وتحسين الجاذبية الاقتصادية للجهة، من خلال إعداد وتفعيل برامج التنمية الجهوية وفق منهج تشاركي مع الجهات عبر تفعيل آلية التعاقد.

- وجوابا على أسئلة السيدات والسادة النواب المحترمين، سأطرق :
 - أولا- مواكبة الجهات في إعداد وتنزيل برامج التنمية الجهوية
 - ثانيا- مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص
- بالعالم القروي

- ثالثا-البرامج التنموية المندمجة
- رابعا-مواكبة الجهات ودعمها في برامجها التنموية
- خامسا-تعزيز آليات تتبع تنفيذ البرامج التنموية الجهوية

أولا- مواكبة الجهات في إعداد وتنزيل برامج التنمية الجهوية

تعتبر الحكومة أن برنامج التنمية الجهوية تعد الآلية الأساسية لتحقيق التنمية على المستوى الجهوي عبر تنزيل برامج تنموية يتم تصورها وإعدادها انطلاقا من الحاجيات التي يتم تحديدها على أرض الواقع، وفق منهجية تشاركية تضمن الاندماج والالتقائية بين التّوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والحاجيات التّنموية على المستوى الجهوي.

وانطلاقا من هذه الأهمية، فقد حرصت الحكومة على مواكبة ودعم الجهات في مسلسل إعداد وتنزيل هذه البرامج، مع اعتماد آلية التعاقد بين الدولة والجهات وإيلاء عناية خاصة للمشاريع ذات الأولوية.

1-المقاربة المعتمدة في الإعداد

تعمل الحكومة على مواكبة الجهات لتسريع إعداد مخططات التنمية الجهوية التي تحدد برمجة مشاريع التنمية ذات البعد الجهوي على مدى ست سنوات، تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات الطبيعية والجغرافية لكل جهة. ويتوخى أن تساهم هذه المخططات بشكل فعال في تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية وتثمين موارد الجهات وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها، وكذا الإسهام في إحداث مناصب الشغل على الصعيد الجهوي .

وطبقا لمقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات، صادقت عشرة (10) مجالس للجهات على برامجها التّنموية خلال سنة 2017، وتمّ التّأشير عليها من طرف وزارة الداخلية في غضون شهر يونيو 2018. فيما توجد البرامج التّنموية المتبقية (جهة كلميم-وادي نون وجهة درعة-تافالالت) في طور الإعداد من طرف المجالس المعنية.

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمخططات التنمية الجهوية سالفه الذكر ما مجموعه 411 مليار درهم.

ومن أجل ترجمة برامج التّنمية الجهوية إلى عقود برامج بين الدولة والجهات، عملت الحكومة على تبني مقاربة تشاركية، تركز على التّشاور والتّفاوض حول الأولويات المشتركة ووسائل تنفيذها، عبر تعبئة وتثمين كل الإمكانيات المتوفرة، وذلك من خلال عقد لقاءات تشاورية مع جمعية جهات المغرب وكذا المسؤولين المعنيين على المستويين المركزي والترابي، وذلك بهدف:

- تأطير الحجم المالي الإجمالي، على المستوى الوطني، للعقود المستقبلية؛
- تحديد قائمة المشاريع ذات الأولوية المدرجة ببرامج التّنمية الجهوية وضمان تمويلها لتنفيذها بموجب عقود برامج، مدتها ثلاث سنوات بين الدولة والجهات؛
- ضمان الالتقائية والاستمرارية مع البرامج الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات المبرمة مع الجهات.

2-التنزيل والمشاريع ذات الأولوية

بناء على اللقاءات التشاورية بين مختلف المتدخلين، تم حصر مجموعة من البرامج والمشاريع ذات الأولوية برسم الفترة 2019-2021، والتي سيتم التعاقد بشأنها مع الدولة، وعددها 454 مشروع ذي أولوية.

وتبلغ الموارد المالية المزمع تعبئتها، بمساهمة كل الممولين ما مجموعه 109,06 مليار درهم، موزعة كما يلي:

- ✓ المجالس الجهوية: 29,87 مليار، أي 27,39 % من المبلغ الإجمالي؛
- ✓ القطاعات الوزارية: 42,56 مليار درهم، أي 39 % من المبلغ الإجمالي؛
- ✓ المؤسسات العمومية: 9,06 مليار درهم، أي 8,24 % من المبلغ الإجمالي؛
- ✓ الجماعات الترابية الأخرى: 1,14 مليار درهم، أي 1,03 % من المبلغ الإجمالي؛
- ✓ إضافة إلى مساهمات مالية أخرى، نخص منها بالذكر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، صندوق التنمية السياحية، صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية، الغرف المهنية، المؤسسات الجامعية، المستفيدون. وتبلغ هذه المساهمات 29,01 مليار درهم، أي 26,39 % من المبلغ الإجمالي.

وبالموازاة مع ذلك، تمت صياغة مشروع عقد نموذجي بين الدولة والجهات، من أجل تنفيذ المشاريع ذات الأولوية ببرامج التنمية الجهوية والتي تقرر إنجازها بصفة مشتركة، حيث تم التركيز فيه، على الخصوص، على ما يلي:

- تحديد إطار العقد ودور كل طرف بدقة وكذا المسؤوليات المنوطة به وربطها بأهداف استراتيجية، ومؤشرات عملية قابلة للتقييم؛
- تحديد الاعتمادات المالية لإنجاز المشاريع المتعاقد بشأنها وفق مواصفات مبينة في بطاقات تقنية مرفقة بالعقد، وكذا الجدولة الزمنية لتنفيذها؛
- تتبع وتقييم دوري ومنتظم لتنفيذ الالتزامات التعاقدية عبر وضع لائحة المؤشرات التي تهم مختلف الأهداف المتفق عليها.

ويتم حاليا التشاور بشأن مشروع العقد النموذجي مع الفاعلين على المستويين المركزي والترابي، قبل اعتماده.

ثانيا- مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي على مدى 7 سنوات (2017-2023)، الذي تقدر كلفته الإجمالية ب 50 مليار درهم، سيتم تمويلها بمساهمة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية 23.30 مليار (47%) والمجالس الجهوية 20 مليار (40%) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 4 ملايين (8%) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 2.56 مليار (5%).

1-مكونات البرنامج

يجدر التذكير بأن الغلاف المالي المرصود لهذا البرنامج سيوجه لتنفيذ مشاريع تهم مجالات التدخل التالية:

- بناء الطرق وفتح وتهيئة المسالك القروية والمنشآت الفنية 35.40 مليار درهم 71%؛
- الكهرباء القروية 2.00 مليار درهم 2%؛
- التزويد بالماء الصالح للشرب 6.00 مليار درهم 12%؛
- تأهيل مؤسسات قطاع التعليم 5.00 مليار درهم 10%؛
- تأهيل قطاع الصحة 1.40 مليار درهم 3%.

وقد بلغت الاعتمادات المبرمجة لإنجاز مخططات العمل برسم هذه السنوات الثلاثة حوالي 19,19 مليار درهم (منها 8,20 مليار برسم مخطط عمل سنة 2017 و7,10 مليار برسم مخطط عمل سنة 2018 و3,89 مليار برسم مخطط عمل سنة 2019).

كما بلغت الاعتمادات المرصودة في هذا الإطار حتى أواخر أبريل 2019، حوالي 15,98 مليار درهم، (منها 7,95 مليار برسم مخطط عمل سنة 2017 و6,90 مليار درهم

برسم مخطط عمل سنة 2018 و1,12 مليار درهم برسم مخطط عمل سنة 2019)، في حين بلغت الالتزامات المالية حوالي 13,62 مليار درهم.

2-وضعية الإنجاز

على مستوى الإنجاز، حققت وضعية تقدم هذا البرنامج برسم سنتي 2017 و2018، حسب مجالات التدخل، جملة من النتائج الهامة، التي يمكن تقديمها، بالنظر إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ككل (2017-2023)، كما يلي:

- بناء وتهيئة وإصلاح 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية (41 % من البرنامج (2017-2023)، وكذا إحداث 24 منشأة فنية (بنسبة 20 %)؛
- تأهيل 184 وحدة صحّية (بنسبة 44 %)، وتجهيز حوالي 31 مركز صحّي بنسبة 94 %، وكذا اقتناء 480 سيارة إسعاف (بنسبة 69 %)؛
- بناء وإصلاح 735 مؤسسة تعليمية (بنسبة 43 %)، وتجهيز 28 مؤسسة تعليمية (بنسبة 74 %)، وكذا اقتناء 116 مركبة للنقل المدرسي (بنسبة 55,5 %)؛
- تزويد 12516 منزل بالماء الصالح للشرب (بنسبة 46%)، وإنجاز وإصلاح 26 كلم من شبكة التزود بالماء الصالح للشرب (بنسبة 93 %)؛
- كهربية 216 دوار (بنسبة 39 %) وكهربية 66 منزلا بواسطة الألواح الشمسية (بنسبة 40 %)، وكذا توسيع وتقوية 87,5 كلم من خطوط الشبكة الكهربائية (بنسبة 15%).

ثالثا-البرامج التنموية المندمجة

بالموازاة مع برامج التنمية الجهوية المذكورة أعلاه، تتوفر عدد من جهات المملكة على برامج مندمجة للتنمية إما على مستوى الجهة كما هو الأمر بالنسبة للأقاليم الجنوبية، أو على مستوى عدد من المدن الكبرى والأقاليم.

1- النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

إن تنفيذ هذا النموذج التنموي في خضم النقاش الدائر اليوم حول تجديد النموذج التنموي للمغرب هو فرصة لإغناء النقاش حول متطلبات واحتياجات مختلف جهات المملكة في مجال التنمية، والحاجة إلى معالجة التفاوتات المجالية بهدف تمكين مختلف مناطق المملكة من الاستفادة من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن، بغض النظر عن طبيعتها الجغرافية وظروفها المناخية وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويجسد البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي كان موضوع اتفاقيات إطار وقعت أمام جلالة الملك في نونبر 2015 بمدينة العيون، ثم بمدينة الداخلة في فبراير 2016، نموذجا رائدا لتنمية هذه الجهات ويتعلق الأمر على الخصوص بتوقيع أربع اتفاقيات إطار تهم 41 اتفاقية نوعية و683 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب 71 مليار درهم، تمت مراجعته بالزيادة ليصل 80 مليار درهم، والإنجاز يتقدم بوتيرة معقولة ومقبولة.

2- البرامج المندمجة للتنمية الحضرية

ويتعلق الأمر بالبرامج المندمجة للتنمية الحضرية التي حظيت بها مجموعة من الحواضر المغربية ويتعلق الأمر ب :

- برنامج تنمية مدينة الدار البيضاء الكبرى: 33.6 مليار درهم؛
- برنامج الرباط مدينة الانوار 2018-2024: 9.425 مليون درهم؛
- برنامج التأهيل الحضري لمدينة سلا: 1.143 مليون درهم؛
- برنامج مراكش الحاضرة المتجددة 2014-2017 بغلاف مالي قدره 6.000 مليون درهم؛
- البرنامج الاستراتيجي للتنمية المندمج والمستدامة لإقليم القنيطرة 2014-2017 بغلاف مالي قدره 8.321 مليون درهم؛
- برنامج الحسيمة منارة المتوسط 2015-2019 بغلاف مالي قدره 6.500 مليون درهم؛
- برنامج التنمية المندمجة لتطوان 2014-2017 بغلاف مالي قدره 4.549 مليون درهم؛
- برنامج طنجة الكبرى 2013-2017 بغلاف مالي قدره 7.600 مليون درهم.

3- إعداد برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة

تفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي، تم إطلاق دراسة استراتيجية حول البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة، اعتبارا لدورها في هيكلة العلاقة بين المجالين الحضري والقروي، عبر تأطير المجالات القروية وتحسين المشهد العمراني وتنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية وتقوية جاذبية النطاقات القروية المجاورة.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق خبرة لإنجاز البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة وفق مقاربة تشاركية، تهدف الى بلورة مشاريع ترابية تهتم المراكز القروية الصاعدة لمالها من دور بنيوي في تأطير المجالات القروية والرفع من جاذبيتها وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية وهيكلتها الروابط بين المجالين الحضري والقروي.

وتوجد هذه الخبرة في مرحلة إعداد التشخيص الاستراتيجي وتحديد المراكز القروية الصاعدة، وذلك بعد تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مجموعة من القطاعات على الصعيد المركزي بالإضافة إلى تنظيم ورشات عمل على صعيد كل جهة.

4 مواصلة تفعيل برامج ومشاريع التنمية المندمجة بالمناطق القروية

لقد أتاح تقييم تفعيل برامج ومشاريع التنمية المندمجة بالمناطق القروية التي سبق التعاقد بشأنها بلوغ الحصيلة التالية:

- تغطية 700 جماعة بمشاريع التنمية القروية وتغطية كل جهات المملكة و90% من الأقاليم، كما تم رصد 50% من الاعتمادات لفائدة المناطق الجبلية وتعبئة شراكات بمعدل 06 شركاء لكل اتفاقية؛
- وصل معدل الإنجاز الفعلي للمشاريع حوالي 70%، في حين سجل 64% من البرامج المنجزة فعالية كبيرة (Efficacité)، ومستوى انسجام عال بلغ 86% بين الوسائل المعبئة والأهداف المحددة (Cohérence)، كما أن 72% من المشاريع المنجزة حققت أثرا (Impact) اجتماعيا واقتصاديا كبيرين على المستوى المجالي والبيئي؛
- تعميم نتائج الدراسة حول تقييم مشاريع التنمية القروية مع مختلف الشركاء؛
- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بالافتحاص المالي لبرامج التنمية القروية.

رابعاً- مواكبة الجهات ودعمها في برامجها التنموية

تحرص الحكومة على المواكبة المستمرة للجهات في إعداد وتنفيذ برامجها التنموية، سواء من خلال الدعم المالي لها، أو مواكبة التخطيط الاستراتيجي الترابي، أو مواكبتها في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، وكذا تعزيز البنية التحتية الأساسية.

1-الدعم المالي للجهات

لدعم قدرة الجهات لتحقيق التنمية الترابية، حرصت الحكومة على تفعيل كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات اللذان يهدفان إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات والتوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليل من التفاوتات، وذلك من خلال اعتماد المرسومين الخاصين بهما، والذين ينظمان، على الخصوص، معايير استفادة الجهات من صندوق التأهيل الاجتماعي ومعايير توزيع الموارد المالية لصندوق التضامن بين الجهات، وهي المعايير التي روعي فيها تحقيق توزيع متكافئ للموارد بما يمكن من التقليل من التفاوتات بين الجهات.

ومن جهة أخرى واصلت الحكومة، بمقتضى قانون المالية لسنة 2019، المجهود المالي الموجه لدعم الجهات من خلال الرفع من حصة من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات المرصدة للجهات من 4 إلى 5 بالمائة، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة، أي أن الجهات ستستفيد من تحويلات مالية تقدر ب 10 ملايين درهم في أفق سنة 2021، مما سيساهم في تعزيز البنيات التحتية الجهوية وتحقيق تنمية مجالية عادلة ومتوازنة.

وجدير بالذكر أيضا، أن الجهود متواصلة من أجل تعزيز قدرات الإدارة الجبائية الجهوية، بشريا و لوجستيكيا، لتمكينها من تطوير وسائل استخلاص مستحققاتها، ومن

تنمية مداخيلها بما يضمن لها القيام، على الوجه المأمول، بالمهام والمسؤوليات المناطة بها.

2- مواكبة التخطيط الاستراتيجي الترابي

تفعيلا لاتفاقيات الشراكة المبرمة بين الحكومة والجهات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي الترابي فقد تم تقديم الدعم التقني والمنهجي والمالي من خلال :

- إنجاز 11 تصميمًا جهويًا بكلفة إجمالية بلغت 13.2 مليون درهم، حيث تم الانتهاء من إنجاز 3 تصاميم جهوية و6 في طور الإنجاز و3 تصاميم في طور الإطلاق؛
- إنجاز وثائق الإطار التوجيهي لسياسة إعداد التراب على مستوى كل الجهات، عملاً بمقتضيات المرسوم رقم 2.17.583 الصادر في 28 شتنبر 2017 والمتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتعيينه وتقييمه؛
- تنظيم الدفعة الأولى من دورات دعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال الهندسة الترابية لفائدة أكثر من 100 مستفيد من أطر الوزارة والجماعات المحلية وحاملي مشاريع التنمية القروية، وذلك من خلال تكوين نظري وميداني حول مفاهيم وأدوات هندسة مشاريع التنمية الترابية؛
- المساهمة في إنجاز دليل حول منهجية إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، بالتعاون مع مصالح المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، لوضعه رهن إشارة الفاعلين المحليين على الصعيد الجهوي.

3- مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب

من المعلوم أن القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات قد عزز دور هذه الأخيرة في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، ومن أجل ضمان اندماجية والتقائية السياسات العمومية مع تنسيق تنزيلها على جميع المستويات، فإن الوزارة الوصية بصدد إعداد توجهات السياسة العمومية لإعداد التراب الوطني (المرجع الوطني لإعداد التراب) التي يجب اعتمادها ومراعاتها على الصعيد الوطني في إعداد التصاميم الجهوية.

وتعد هذه التصاميم الجهوية إطارا مرجعيا يهدف إلى الوقوف على الاختلالات المجالية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مجالية متوازنة. وهكذا، وفي أفق تغطية مجموع التراب الوطني بالتصاميم الجهوية، فقد انخرطت الوزارة الوصية في تمويل ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب من أجل تمكين الجهات من بلورة تصور شمولي لتنمية ترابية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاختيارات الوطنية في ميدان إعداد التراب.

4- تعزيز البنيات التحتية الأساسية

يتم العمل على تعزيز البنية التحتية الأساسية من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج على المديين المتوسط والبعيد في قطاعات الطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات واللوجستيك والبناء والأشغال العمومية والخدمات، تهم جميع جهات المملكة وتأخذ بعين الاعتبار مبدأ العدالة المجالية.

وكل هذه المشاريع والأوراش الكبرى والمهيكلتة تعد رافعة أساسية للتنمية الجهوية ولتقليص الفوارق بين مختلف المكونات المجالية، وتخفيف العبء على الجهات، وتمكينها من البنيات التحتية الأساسية الكفيلة بالرفع من جاذبيتها وتنافسيتها.

خامسا- تعزيز آليات تتبع تنفيذ البرامج التنموية الجهوية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في المجلس الوزاري المنعقد في 25 يونيو 2017، عملت الحكومة على إرساء مقاربة جديدة تمكن من تتبع الأوراش والبرامج الاستثمارية التنموية الجهوية والمحلية لتعزيز مردوديتها، بصفة منتظمة وناجعة، والرفع من وتيرة الإنجاز، سواء تعلق الأمر ببرامج التنمية الحضرية أو القروية، أو البرامج المجالية المندمجة، من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- الحرص على انتظام اجتماعات آليات التتبع المركزية والإقليمية المحدثة بموجب الاتفاقيات الخاصة بالبرامج الاستثمارية المجالية؛
- إرساء منهجية دقيقة ودورية لتتبع تنفيذ الالتزامات الحكومية في الاتفاقيات الخاصة بالبرامج المجالية؛

- حث القطاعات الحكومية على إدراج الالتزامات المالية في البرمجة المالية متعددة السنوات الخاصة بقطاعهم، ولاسيما رصد الاعتمادات اللازمة في قوانين المالية المتتالية، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية؛
 - العمل على تسوية الوضعية العقارية للمشاريع قبل برمجتها، بتنسيق مع السلطات المحلية؛
 - حث أعضاء الحكومة على انتظام الزيارات الميدانية الدورية وتعبئة المصالح التقنية الكفيلة بتتبع المشاريع.
- كما تم إحداث خلية لتتبع مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، تعنى على وجه الخصوص بإنجاز المهام التالية:
- تجميع كافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بمدى تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية خلال العشرة أيام التي تلي كل شهر، وذلك وفق نماذج محددة تهم:
 - مذكرة المشروع المتضمنة لمعطيات عامة حول كلفة المشروع ومدة الانجاز والأهداف المتوخاة ووكالة التنفيذ والشركاء...؛
 - وضعية تتبع آليات تمويل المشروع؛
 - وضعية التتبع العيني للمشروع؛
 - وضعية التتبع المالي والميزانياتي للمشروع؛
 - وضعية تتبع المخاطر المرتبطة بالمشروع وكذا المخطط الموجه لتخفيف هذه المخاطر.
- تطوير نظام معلوماتي مفتوح على كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل تمكينها من تعبئة المعطيات الخاصة بالمشاريع العمومية التي توجد في طور الإنجاز وبمستوى تقدم تنفيذها؛
 - برمجة اجتماعات دورية، لرصد مدى تقدم إنجاز المشاريع الاستثمارية العمومية، وتدارس العراقيل والمشاكل التي تعترض تنفيذها وفق المعايير والأجال المحددة، وذلك بإشراك كافة الإدارات والمؤسسات المعنية؛

▪ إعداد تقارير دورية حول تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية.

من جهة أخرى حرصت الحكومة على مواصلة تفعيل آلية التواصل المباشر مع الجهات، من خلال الزيارات التواصلية التي تنظمها، باعتبارها آلية للإنصات والاستماع عن قرب لمنتخبي مختلف الجهات، بهدف تتبع البرامج الاستثمارية التنموية الجهوية وبحث سبل التعاقد بين الحكومة ومجالس الجهات في إطار عقود-برامج كآلية للتنسيق والتعاون لتنفيذ البرامج التنموية الجهوية. وقد قامت الحكومة لحد الآن بزيارة ثمان (08) جهات، كان آخرها زيارة جهة الداخلة وادي الذهب يوم 20 يوليوز الجاري.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.